الفصل الثامن

شد وجذب

التاسع عشر من مارس 2005م، وقع انفجار مُدَوٍّ بعبوة ناسفة في منطقة الجديدة المسيحية ببيروت الشرقية، واعتبره مناهضو الوجود السوري تهديدًا صريحًا من نظام الأسد بما ينتظر لبنان إذا ما غادر الجيش السوري لبنان.

تأكد هذا الشعور لدى هؤلاء المعارضين بعد ما وقع من انفجارات في نفس المنطقة خلال الأسبوعين التاليين في مناطق مكتظة بالسكان، وكما الانفجار الأول لم يسقط ضحايا لكن الذعر كان هو سيد الموقف خاصةً مع غياب الأمن اللبناني.

أقام سكان المنطقة لجانًا شعبية لمراقبة حركة المرور واستجواب أي غريب عن المنطقة لإجهاض أي عمل إجرامي، ومع ذلك استمرت الانفجارات في الوقوع، وهكذا استقر في عقول اللبنانيين أن نظام الأسد مُصِرٌّ على ترويعهم للنهاية.

مع اقتراب المهلة الدولية الممنوحة للأسد من نهايتها، كانت استعدادات الجيش السوري للانسحاب تجري على قدم وساق، حيث فُكِّكَت المعسكرات السورية في البقاع قبل أن تجرف، فيما كانت شاحنات سورية تغادر حاملةً الجنود السوريين إلى بلادهم وأخرى تحمل المعدات العسكرية السورية، فيما كانت علامات المهانة مرتسمةً على ملامح العسكريين السوريين.

حاولت قيادتا الجيشين السوري واللبناني التغطية على هذا الانسحاب المهين، وخلال اليوم الأخير لانسحاب الجيش السوري من لبنان أقيم احتفال وداعيفي قاعدة الرياق العسكرية بالبقاع حضره رستم غزالة وسط حشد من العسكريين السوريين واللبنانيين.

غاب الساسة اللبنانيون من حلفاء نظام الأسد عن الاحتفال حتى لا يحصدوا مزيدًا من كراهية الشعب التي نالوا نصيب الأسد منها، وخاصةً خلال الفترة التي أعقبت اغتيال الحريري، وما زاد من مشاعر المهانة السورية حضور عسكريين فرنسيين وأمريكيين الاحتفال وبلداهما كانا السبب في هذه الإهانة التي لحقت بالسوريين.

بعد نهاية الاحتفال، ألقى العميد السوري علي حبيب كلمةً أكد فيها على أخوية العلاقات (السورية-اللبنانية) ثم عزفت الفرقة الموسيقية السلام

الوطنيالسوري ثم أقلت الحافلات السورية الجنود والضباط الذين حضروا الاحتفال ليغادروا إلى الأراضي السورية.

انتشر أفراد الجيش اللبنانيفي المركز الرئيس للمخابرات السورية بمنطقة معمل البصل،وبعد عدة أيام وصل فريق من الأمم المتحدة للتحقق من استكمال انسحاب الجيش السوري وعدم تخلف أي جندي عن المغادرة،لكن ما كان يخشاه المراقبون الأمميون هو بقاء البنية المخابراتية السورية في لبنان.

عقب اغتيال الحريري بنصف ساعة،اتصل مجهول يتحدث العربية بصعوبة بمكتب قناة الجزيرة في بيروت وأبلغه أن جماعةً مجهولةً تُدْعَى النصرة والجهاد في بلاد الشام هي المسئولة عن اغتيال الحريري،وعلى الفور أذاعت القناة هذا النبأ.

بعد وقت قصير اتصل شخص يتحدث العربية بطلاقة بمكتب الجزيرة وأبلغهم أن شريط فيديو موجود في مواجهة مقر الأمم المتحدة في بيروت القريب من مكتب الجزيرة هناك،وأذاعت الجزيرة تسجيل جماعة الجهاد والنصرة في الثانية ظهرًا ذكر فيه المتحدث أن الجماعة اغتالت الحريري لعمالته.

ذكر في نهاية الشريط أن منفذ الاغتيال فلسطيني يعيش في الجديدة ببيروت الغربية يدعى أحمد أبو عدس، وبعد وقت قصير من بث الشريط داهمت قوى الأمن اللبنانية منزل أبي عدس وصادروا حاسوبًا وشرائط ومستندات، لكن كل ذلك سرعان ما انكشف زيفه.

أعلنت شقيقة أبي عدس وأمه أن أحمد قد أُلْقِي القبض عليه من المخابرات السورية في السادس عشر من يناير 2005م ولم يستدل على مكانه إلى الآن، وحتى يلتف موالو سوريا على هذه الكذبة التي كُشِفَت نسجوا كذبةً جديدةً.

ادَّعى عدنان عضوم وزير العدل اللبنانيأن تحقيقات الأمن اللبناني أثبتت مغادرة عدد من الاستراليين الملتحين في نفس يوم اغتيال الحريري، وأنه قد تم العثور على بقايا مادة تي إن تي المتفجرة على مقاعد الطائرة التي استقلها المشتبه بهم.

ساند الإعلام اللبناني الموالي لسوريا ادعاءات عضوم، واشتد التأكيدعلى شاشاتها خلال الأيام التالية لاغتيال الحريريعلى أن التفجير الذي قتل الحريريكان تفجيرًا انتحاريًا، ونشر شخص زعم أنه خبير أمن لبناني عبر بريده الإلكتروني تحليلًا ادَّعَى فيه صحة ادعاء السلطات اللبنانية حول التفجير الانتحاري.

زاد اغتيال الحريري وما تلاه من أحداث من تدويل الشأن اللبناني،ففي الخامس عشر من فبراير 2005م- أي بعد يوم من اغتيال رئيس الوزراء الأسبق - أبدى مجلس الأمن اهتمامًا استثنائيًا بالشأن اللبناني، وطُلِب من الأمين العام للأمم المتحدة وقتها كوفي أنان متابعة الوضع اللبناني عن كَثَب.

بعث أنان بيتر فيتزجيرالد النائب المفوض في الشرطة الأيرلندية على رأس لجنة لتَقَصّي الحقائق إلى بيروت في الخامس والعشرين من فبراير 2005م،وخلال انعقاد القمة العربية في الجزائر أواخر مارس 2005م دعا كوفي أنان لإجراء تحقيق دولي بإشراف الأمم المتحدة حول اغتيال الحريري.

قَدَّم فيتزجيرالد تقريره لأنان حول جريمة الحريريفي الرابع والعشرين من مارس 2005م،واتهم جيرالد في تقريره نظام بشار الأسد بتوتير الأجواء قبل اغتيال الحريري، وتخطت لائحة اتهامه نظام الأسد لتطال حلفاءه في الداخل اللبناني.

اتهم فيتزجيرالد كذلك المسئولين الأمنيين اللبنانين بالفشل والإهمال المنظم والكذب،موصيًا بإجراء تحقيق دولي حول جريمة اغتيال الحريري بعد تغيير رؤساء الأجهزة الأمنية المتورطين في الجريمة.

رفض نظام الأسد ووزراء حكومة عمر كرامي والرئيس إميل لحود تقرير فيتزجيرالد، وحاولوا الالتفاف عليه والتهرب من التعاون مع الأمم المتحدة في هذا الشأن لكن فات الأوان.

صدر قرار من مجلس الأمن في السابع من أبريل 2005م حمل رقم 1595 طالب بإنشاء لجنة دولية للتحقيق في مقتل الحريري، وزاد من صعوبة الأمر على النظام السوري وحلفائه دعم فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا للقرار؛ ما أعاد للأسد وحلفائه الذكريات المريرة للقرار 1559.

توسع عمل اللجنة لاحقًا للتحقيق في جرائم وقعت قبل اغتيال الحريري، وبينما كان لبنان بلا حكومة كُلِّف الملياردير السُّنّيّ نجيب ميقاتي في السابع عشر من أبريل 2005 مبتشكيل حكومة انتقالية للإشراف على الانتخابات النيابية التي ستجرى في مايو من نفس العام.

بعد نهاية فترة الحداد على رفيق الحريري في أواسط أبريل، أعلنت عائلة الحريري أن سعدًا هو من سيخوض الانتخابات النيابية كزعيم للمعارضة ورئيس لتيار المستقبل، وبدأ سعد يرتب أوراقه الانتخابية على وقع تطورات هامة في الداخل اللبناني.

عشية الانسحاب السوري من لبنان بدأ رؤساء الأجهزة الأمنية اللبنانية يتساقطون كأوراق الخريف الذابلة، فقد استقال علي الحاج مدير الأمن

الداخلي، وجميل السيد مدير الأمن العام، وطار ريمون عازر رئيس المخابرات العسكرية إلى باريس، واستقال وزير الدفاع عبد الرحيم مراد.

حل إلياس المر محل عبد الرحيم مراد،وأقال في وقت لاحق ريمون عازر من منصبه، وكذلك غسان الطفيلي قائد سلاح الإشارة في الجيش اللبناني، ثم غادر بعدهما عدنان عضوم وزير العدل وإدوار منصور رئيس جهاز أمن الدولة.

على نفس الدرب الطائفيفي السياسة اضطر سعد إلى أن يسير لينسج تحالفاته الانتخابية،واضطره ذلك لضم بعض المرشحين الذين يرى فيهم أعباءً أكثر من فوائدهم، مثل صولانج الجميل أرملة بشير الجميل، فيما تحالف حزب الله وحركة أمل لاكتساح الجنوب اللبناني.

أثناء الاستعدادات المحمومة لخوض الانتخابات البرلمانية وقع تطوران هامان، تمثلا في عودة الزعيم المعارض المنفي ميشيل عون، ثم الإفراج عن الرئيس السابق للقوات اللبنانية سمير جعجع بعد اعتقال دام أحد عشر عامًا،وقرر عون خوض الانتخابات مستقلًا.

في مفاجأة لم يتوقعها اللبنانيون دخل سعد الحريري ووليد جنبلاط تحالفًا انتخابيًا مع حزب الله وحركة أمل لخوض الانتخابات البرلمانية أُطْلِق عليه التحالف الرباعي لتشكيل حكومة وحدة وطنية.

جرت الانتخابات النيابية بموجب قانون الانتخابات لعام 2000م بدلًا من القانون الذي أعلنه سليمان فرنجية، وخشي الموارنة رغم تحالف أغلبهم مع الحريري وجنبلاط أن يؤدي ذلك لإزاحة لحود من الرئاسة؛ فيؤدى ذلك لشغور المنصب الأهم في لبنان والذي حصل عليه الموارنة غداة استقلال بلاد الأَرْز.

ظهر هذا الخوف خلال الجولة الأولى من الاقتراع، فبينما امتلأت مراكز الاقتراع في بيروت الغربية بمؤيدي الحريري والمعارضة خلت مراكز الاقتراع في بيروت الشرقية المسيحية من الناخبين بعد مقاطعة مؤيدي عون للانتخابات؛ احتجاجًا على القانون الانتخابي.

لم تمنع المقاطعة المسيحية فوز الحريري الساحق في بيروت، واكتسح حزب الله وأمل جنوب لبنان، لكن وقعت المفاجأة في الجولة الثالثة من الانتخابات وبالتحديد في جبل لبنان.

اكتسح ميشيل عون جبل لبنان؛ ليحرم بذلك الحريري ورفاقه من أغلبية الثلثين للإطاحة بإميل لحود من سدة الرئاسة.وفي وقت لاحق طفت مشكلة غير متوقعة على سطح الأحداث اللبنانية.

ذكرت تقارير إعلامية قُدِّمَت لأعضاء الرابع عشر من آذار أن ضباطًا من المخابرات العسكرية السورية يعقدون لقاءاتٍ سريةً مع حلفائهم اللبنانيين،وذكر مثالًا على ذلك لقاء محمد مخلوف الرئيس السابق للمخابرات العسكرية مع جميل السيد وسليمان فرنجية؛ لوضع أسماء النواب الموالين لسوريا على قوائم مرشحي زغرتا في الشمال السوري.

أثمر ذلك اللقاء عن عقد تحالف انتخابي بين فرنجية وميشيل عون خلال الجولة الثالثة من الانتخابات النيابية،في محاولة من نظام الأسد لموازنة التفوق الكاسح لتيار المعارضة المعادي للوصاية السورية على لبنان.

اتَّهَمَ وليد جنبلاط كذلك رستم غزالة بإفشال التحالف بين تيار الرابع عشر من آذار وسياسي مسيحي بقاعي خلال مفاوضات لضمه لمرشحي التيار خلال الجولة الثالثة من الانتخابات النيابية.

تزامنًا مع هذه الأحداث،عُيِّن المدعي العام الألماني السابق ديتليف ميليتس والملقب بالثعلب الألمانيرئيسًا للجنة التحقيق الدولية الخاصة باغتيال

الحريري، معتمدين على خبرة ميليتس طوال ربع قرن في جرائم الإرهاب الدولي.

وقد سبق لميليتس التحقيق في حادث تفجير ملهى لابيل الليليفي برلين الغربية عام 1986م، وكان السبب وراء إسناد هذه المهمة لميليتس هو نجاحه خلال فترة مدعيًا عامًا لولاية برلين.

وصل ميليتس إلى بيروت في الرابع والعشرين من مايو 2005م مع فريق التحقيق الخاص به لمراجعة الأدلة والمعلومات التي جمعتها لجنة تَقَصّي الحقائق، ولم يُضِع ميليتس وقتًا وبدأ في استعراض مسرح الجريمة مع مقارنته بتقرير فيتزجيرالد.

وعد ميليتس خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده عقب لقائه حكومة ميقاتي أنه سيحدد من خَطَّطَ ونَفَّذَ اغتيال الحريري، ومنحت الأمم المتحدة لِلَّجنة مهلةً ثلاثة أشهر لتقديم تقريرها بعد إجراء التحقيقات.

أبدى ميليتس اعتراضه على المدة القصيرة الممنوحة له، وصَرَّح بأن تلك المدة لا تكفيلحل قضية معقدة كقضية الحريري، وفيالثاني من يونيو 2005 مكان ميليتس ولبنان على موعد مع اغتيال جديد.

نُسِفَت سيارة الصحفي المناوئ لدمشق سمير قصير في منطقة الأشرفية شرق بيروت بمجرد أن أدار مفتاح سيارته؛ نتيجة انفجار العبوة الناسفة

التي وضعت تحت مقعد سيارته بينما كان في طريقه لجريدة النهار التي يعمل بها.

وُجِّهَت الاتهامات كالعادة من اللبنانيين ورموز الرابع عشر من آذار للنظام السوري بالوقوف وراء اغتيال قصير، وبعد ما يزيد على أسبوعين رد تحالف الرابع عشر من آذار للسوريين الصاع صاعين.

التاسع عشر من يونيو 2005م حَقَّق تحالف الرابع عشر من آذار فوزًا كاسحًا على تحالف (سليمان فرنجية-ميشيل عون)؛ ليكون من حق أعضائه تشكيل الحكومة القادمة في لبنان.

عقد سعد الحريري مؤتمرًا صحفيًا في اليوم التالي بقصر العائلة في قريطم، وعد خلاله بتحقيق مشروع رفيق الحريري في التعايش المشترك وتحقيق التقدم على كافة الصعد كما كان يحلم الفقيد.

وعندما سُئِلَ سعد الحريري إذا ما كان سيتولى رئاسة الحكومة المقبلة، رفض الحريري ذلك وقال إنه لن يتعاون مع لحود الذي رأى فيه شريكًا في قتل أبيه، ومرةً أخرى عادت الاغتيالات لتنغص حياة اللبنانيين.

في الحادي والعشرين من يونيو اغتيل جورج حاوي رئيس الحزب الشيوعي اللبناني وأحد أقطاب ثورة الأَرْز والمعارض من قبل ذلك لنظام

الأسد عندما انفجرت سيارته المفخخة في بيروت،وكالعادة اتُّهِمَ نظام الأسد بالوقوف وراء ذلك العمل.

الثاني والعشرون من يونيو 2005م،استدعى ديتليف ميليتس قائد الحرس الجمهوري العميد مصطفى حمدان وحقق معه حول ملابسات اغتيال الحريري، ثم استدعى جميلًا السيد ليسمع إفادته في نفس الشأن،وفي العشرين من يوليو 2005م صب ميليتس مياهًا باردةً على رؤوس المطالبين بالعدالة.

أعلن ميليتس أن مسرح الجريمة قد تم العبث به من قِبَل قيادات الأجهزة الأمنية اللبنانية،وكان من بين من اتهمهم مصطفى حمدان، ووجه ميليتس رسائل لسوريا والأردن إضافةً للحكومة اللبنانية للحصول على أية معلومات قد تفيد سير التحقيق.

رفض نظام الأسد التعاون،وهنا اتهمه إبراهيم الجمبري مساعد كوفي أنان للشئون السياسية بالتباطؤ في تزويد اللجنة بما تريده من معلومات ووثائق هامة،وعدم السماح للجنة التحقيق باستجواب خمسة شهود عيان سوريين.

في نفس الوقت كانت حكومة فؤاد السنيورة مازالت تخطو خطواتها الأولى لبسط سيطرتها على لبنان، حيث تولى السنيورة رئاسة الوزراء أواخر يوليو بعد نحو شهرين من عمل اللجنة.

أفاد ميليتس أن تدابير اتخذها رؤساء الأجهزة الأمنية اللبنانية لإعاقة التحقيق، فقد نُقِلَت سيارات موكب الحريري الست من موقع الانفجار إلى مجمع قريب للشرطة، كما ألقيت كذلك بقايا شاحنة الميتسوبيشي البيضاء التي حملت الشحنات الناسفة في الحفرة التي خَلَّفَها الانفجار، وغمرت المياه الحفرة للتغطية على دفن بقايا السيارة بداخلها.

تَمَكَّن بعض الخبراء الأمنيين ومنهم النقيب وسام عيد المسئول عن الاتصالات السلكية واللاسلكية في جهاز الأمن اللبناني من مساعدة ميليتس في مهمته، ساعد عيد في تحليل مضمون أكثر من 170000 اتصال هاتفي، وكان أهمها اتصالات هاتفية جرت يوم الاغتيال وقبل أسابيع من الاغتيال.

أفاد وسام عيد أنه في بدايات يناير 2005م تم شراء ثمانية أجهزة هاتف محمول في طرابلس شمال لبنان، وغُذِّيَت هذه الهواتف ببطاقات هاتفية مدفوعة سَلَفًا، وقبل ساعتين من الاغتيال اسْتُخْدِمت ستة من هذه الهواتف في المنطقة الممتدة من ساحة النجمة وحتى فندق سان جورج

على الرغم من انتشار المتصلين، بحيث تغطي كل طريق يسلكه الحريري بين البرلمان ومنزله في قريطم.

فَصَّلَ عيد تقريره أكثر،وقال إنه في الفترة بين الرابع من يناير 2005م وحتى وقوع الاغتيال استخدم المنفذون الهواتف فيما بين الساعة الثانية عشرة وثلاث وخمسين دقيقةً ظهر يوم الاغتيال،بينما اسْتُخْدِم الهاتفان الباقيان في الاتصال بأحد عملاء المخابرات السورية،وقد أُجْرِي أحد هذه الاتصالات مع رستم غزالة.

وجهت الأجهزة الأمنية اللبنانية بعد تغيير قيادتها ضربةً موجعةً لنظام الأسد بعد ما قام به وسام عيد،ففي أواخر يوليو 2005م أُلْقِي القبض على أحمد عبد العال العضو بجماعة الأحباش الموالية لسوريا وشقيقه محمود،بعد العثور على مخبأ للأسلحة في منزلهما جنوب بيروت.

في نفس الفترة أُلْقِيَ القبض على أحد موظفي شركة أمنية يملكها ماجد حمدان شقيق مصطفى حمدان ويشاركه فيها رالف لحود نجل رئيس الجمهورية،وذلك بعدما عُثِر في منزله على مخزن للأسلحة، وكانت أهمية هذا الاعتقال أن هذه الأسلحة ربما تكون مملوكةً لشركة ماجد التي كانت مسئولةً عن أمن منطقة سان جورج التي اغتيل فيها الحريري.

عاد دخان الاغتيالات ليتصاعد من جديد في سماء بيروت،وذلك عندما تعرض ميشيل المر الوزير السابق في حكومة الحريري الأخيرة لمحاولة اغتيال فشلت فيقتله لكنها أصابته بكسر في يده وجروح في وجهه، معتبرًا ما جرى عقابًا له على كشفه محاولة تفجير السفارة الإيطالية قبل تسعة أشهر.

ندد نواب المعارضة بالتفجير،وغَرَّد إميل لحود خارج السرب كما دأب وأشاد بالدور الذي تقوم به سوريا لحماية لبنان؛ ما جلب عليه نقد وسخرية اللبنانيين شعبًا وساسةً،واعتبروه محامي النظام السوري الوفي.

عاقب بشار الأسد حكومة فؤاد السنيورة على تعاونها مع لجنة ميليتس،وأغلق في يوليو 2005م الحدود (السورية-اللبنانية)أمام البضائع القادمة من لبنان المعدة للتصدير؛مما أَدَّى إلى تكدس الشاحنات التي تحمل هذه البضائع لأيام طويلة؛ مكبدةً الاقتصاد اللبناني ثلاثمائة ألف دولار بزعم منع تهريب المتفجرات إلى سوريا.

يالبلاهة الزعم الأسدي الكاذب عندما يستجير الذئب من الحمل! وكأن النظام اللبناني هو من دخل بجيشه إلى سوريا وأفسد نظامها الديمقراطي على مدى ثلاثة عقود من الوصاية،وصدق المثل الذي يقول رمتني بدائها وانسلت.

زاد الأسد من انتقامه من لبنان،وامتنع عن تزويد الحكومة اللبنانية بحصتها من الغاز الطبيعي السوري برغم الاتفاقية المُوَقَّعَة بين الجانبين،وبالرغم من توسط محمد فنيش وزير الطاقة اللبناني المنتمي لحزب الله لدى نظام الأسد، بقي بشار على رفضه معتقدًا أنه بذلك يعيق عمل فريق التحقيق الدولي.

استمر الفريق في عمله رغم مماحكات نظام الأسد،وفي بداية أغسطس 2005مسَلَّم ميليتس حكومة السنيورة قائمةً قال إنها مسربة من المخابرات السورية تضم أسماء نواب المعارضة الذين ينوي نظام الأسد تصفيتهم، وكان اسم تويني على رأسها،لم يهتم تويني للأمر كونه غادر إلى فرنسا منذ فترة معتقدًا أنه بمنأى عن الخطر.

اعتبرت حكومة فؤاد السنيورة تسريب هذه الوثيقة أمرًا مقصودًا من النظام السوري؛ ليظهر لحكومة لبنان الجديدة أنه صاحب الحل والعقد في بلادهم حتى لو خرجت قواته،وجاءت تفجيرات المناطق المسيحية في بيروت لتؤكد وجهة نظر السنيورة ورفاقه.

السابع والعشرون من أغسطس 2005م،قَدَّم إبراهيم الجمبري التقرير الإجرائي الذي أعده ميليتس لأعضاء مجلس الأمن ليضعهم أيديهم على آخر التطورات الخاصة بقضية الحريري.

تضمن تقرير ميليتس المسح الذي أجراه رئيس لجنة التحقيق الألماني لموقع الجريمة، وتحليل الأدلة التي عثر عليها، وجمع وتحليل المكالمات الهاتفية ذات الصلة بالقضية، واستجواب عدد من الشهود.

كشفت تحقيقات ميليتس أن الشهود لا يثقون في القضاء اللبناني وأجهزة الأمن اللبنانية،وأن هؤلاء الشهود رفضوا منح نسخة من شهادتهم للجانب اللبناني، واختتم ميليتس تقريره بأنه يتوقع إتمام التحقيق في أقرب وقت.

قبل أن يُطْوَى شهر أغسطس 2005م، حدث تطور هام في مجريات التحقيق،إذ أُلْقِي القبض على ريمون عازر وجميل السيد ومصطفى حمدانمن منازلهم،في حين اعْتُقِل علي الحاج في المقر الرئيس للأمن الداخليمساء الثلاثين من أغسطس 2005مبناءً على أوامر من ديتليف ميليتس.

عُثِر أثناء تفتيش الأمن لبيوت المسئولين على مبالغ مالية كان أكبرها قيمةً خمسين ألف دولار، كما عُثِر على اثنا عشر جواز سفر وعدد من المستندات،كان ذلك تتويجًا لجهود أكثر من ثلاثة أشهر من التحقيق الذي قاده ميليتس.

كشف ميليتس بمعاونة وسام عيد عقب التحقيق مع الضباط الأربعة المقبوض عليهم أن ثلاثةً منهم على علاقة برجل أعمال على صلة بمالك

الهواتف الثمانية،وأن واحدًا من هذه الهواتف استخدم في الاتصال بالرئيس اللبناني إميل لحود عقب اغتيال الحريري مباشرة.

رفض لحود ما أعلن عنه ميليتس،وأدان اعتقال الضباط الأربعة وبشكل خاص مصطفى حمدان الذي وصفه بالضابط الأكثر صدقًا وولاءً وإخلاصًا،وفي محاولة من نظام بشار الأسد لامتصاص حماس لجنة التحقيق وإظهار التعاون معها دعا الرئيس السوري ميليتس لزيارة دمشق.

لبى ميليتس الدعوة في الثاني عشر من سبتمبر 2005م،وكانت زيارته قصيرةً وطلب خلالها من النظام السوري التعاون في التحقيق، ووعد بشار الأسد بذلك، وتَعَهَّد بحفظ أمن واستقرار لبنان،لكن أفعال بشار الأسد ناقضت أقواله.

صدرت تقارير دولية تؤكد استمرار النظام السوريفي تهريب السلاح إلى لبنان عبر منظمتي فتح الانتفاضة والجبهة الشعبية القيادة العامة الفلسطينيتين الموالیتين للأسد،وتزداد مصداقية هذه التقارير إذا ما علمنا عدم ترسيم الحدود بين سوريا ولبنان؛ مما يُسَهِّل مهمة هذه المجموعات في التسلل للأراضي اللبنانية.

أثارت هذه التقارير عاصفةً من الغضب المستعر أصلًا ضد نظام الأسد،كما حركت الدعوة لإغلاق معسكرات هاتين المنظمتين القريبة من

البقاع الشرقي اللبناني،وطالب المجتمع الدولي نظام الأسد بالكَفِّ عن زعزعة استقرار لبنان.

في جهد موازٍ لجهد النظام السوري وحلفائه لتقويض عمل حكومة السنيورة، أُسِّسَت في سبتمبر 2005م مجموعة أساسية ضمت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وروسيا ومصر والسعودية لمساعدة لبنان في جهود الإصلاح الإداري والسياسي والاقتصادي، والمساعدة في عقد مؤتمر مانحي لبنان في نهاية نوفمبر 2005م.

عاد التحقيق في جريمة اغتيال الحريري لبؤرة الضوء من جديد، حيث أعلن ميليتس حاجته للتحقيق مع خمسة عشر سوريًا بينهم مسئولون في النظام وعسكريون وضباط مخابرات عملوا في لبنان، لكن نظام الأسد رفض التعاون مع اللجنة بذريعة الحفاظ على سيادته، مشككًا في نزاهة عمل اللجنة.

اضطرت دمشق للتعامل مع لجنة التحقيق الدولية خوفًا من عقوبات قد يفرضها مجلس الأمن، وغادرت لجنة التحقيق إلى دمشق واستمعت لشهادة اثنين من الحرس القديم للنظام زادت موقفه سوءًا على سوء.

أدلى عبد الحليم خدام بشهادته،والتي أعلم خلالها اللجنة بالخلاف الذي وقع بين الحريري وبشاروتهديد بشارللحريري، وسارغازي كنعان على دربه،بل كانت شهادة كنعان أخطرعلى نظام الأسد من شهادة خدام.

وجهت شهادة كنعان أصابع الاتهام لنظام الأسد وحزب الله في الضلوع باغتيال الحريري،ولسوء حظ كنعان كان المترجم الذي ينقل شهادته جاسوسًا للأجهزة الأمنية، وتسرب لبشارنية كنعان السفرللولايات المتحدة والانشقاق عن النظام هناك،وهنا وُضِعَ كنعان تحت مجهربشار ومخبريه.

من جديد عادت الاغتيالات لتصبغ وجه لبنان باللون الأحمروتعبق سماءه برائحة البارود وتملأ شوارعه بشظايا السيارات المفخخة وأشلاء الضحايا،وكان الخامس والعشرون من سبتمبر2005م يومًا جديدًا من أيام لبنان المشئومة.

تعرضت في ذلك اليوم مي شدياق الإعلامية والمذيعة اللبنانية المارونية المعارضة لسوريا لعملية اغتيال بنفس الطريقة التي اغتيل بها سمير قصير،لكن إرادة الله شاءت أن تنجو شدياق لكن مع عاهة مستديمة بعدما بُتِرَت إحدى ساقيها وفقدت جزءًا من ذراعها.

الحادي عشر من أكتوبر 2005م، خرج كنعان على شاشة قناة الجديد اللبنانية لينفي ما قيل إنه جزء من شهادته أمام لجنة التحقيق الخاصة باغتيال الحريري، حيث قيل إن كنعان قال أمام المحققين إنه ومسئولي النظام حصلوا على أموال طائلة من الحريري فكيف يغتالونه؟

كان كنعان يعلم أنه فخ من نظام الأسد ليشوه به صورة كنعان من ناحية، ومن ناحية أخرى يغسل يد النظام من دماء الحريري، وفي صباح الثاني عشر من أكتوبر 2005م أعلن النظام السوري انتحار كنعان في مكتبه بوزارة الداخلية بعدما أطلق رصاصتين على نفسه!

رواية خرقاء لا تنطلي على طفل صغير، فرصاصة واحدة تكفي لينهي الشخص حياته فكيف يطلق على نفسه رصاصتين؟ إذن نستنتج للوهلة الأولى أن كنعان اغتيل ولم ينتحر بعد شهادته أمام لجنة التحقيق، وبعد الأنباء التي أفادت بنيته الانشقاق عن النظام، وقبل هذه وتلك رفضه اغتيال الحريري ونعته لمن أصدر ذلك الأمر بالحماريوم وقوع حادثة الاغتيال.

سبب آخر كُشِف عنه لاحقًا وكان تقريرًا قدمه رستم غزالة لبشار الأسد أشار فيه إلى مخطط غربي للإطاحة ببشار على أن يحل كنعان محله، وما زاد من مصداقية هذا التقرير لدى بشار هو صلات كنعان مع الولايات المتحدة بحكم منصبه خلال أكثر من عشرين عامًا.

سبب ثالث هو ذهاب كنعان يوم اغتياله للقاء مسئولي السفارة الفرنسية لدمشق وإجرائه اتصالًا بحكمت الشهابيفي الولايات المتحدة،وزاد ذلك الأمر من كراهية بشارلكنعان،وكان معروفًا عن بشاركراهيته لكنعان من قبل حتى أن يتولى السلطة؛ لذا عامله بازدراء خلال رئاسته،ولكل ما سلف أُزِيح كنعان عن المشهد.

لم يُشَيَّع كنعان في جنازة عسكرية تليق برجل خدم نظام الأسدين خلال ما يزيد على عقدين،وبالكاد حضربعض المندوبين عن النظام جنازة الرجل، ولم يقتنع شقيق كنعان بروايةانتحارشقيقه، وبدأ يلح على السلطات السورية ليعرف حقيقة مقتل شقيقه.

وحتى يتخلص النظام من صداع كنعان المزمن،استدعى بشارعائلة كنعان ووجه حديثه ليعرب ابن كنعان الأكبروطلب منه الصمت وإلا لن يعرف مذاقًا للراحة بعد اليوم،وذكربشاركذلك تركة كنعان الكبيرة الموزعة داخل وخارج سوريا طالبًا من العائلة الاستمتاع بها وإنفاقها حتى لا تخسر العائلة في الدنيا والآخرة.

تباينت ردود الفعل اللبنانية على مقتل كنعان،من اللبنانيين من فرح بالخلاص من رجل سوريا الباطش في لبنان، ومنهم من شك في انتحاره، ومنهم من أظهر لامبالاة تجاه الأمر، وظل الأمر موضع خلاف حتى وقع تطور جديد في قضية الحريري.

العشرون من أكتوبر 2005م، أصدر ميليتس تقريره المرحلي الأول الذيقدمه لمجلس الأمن، وأشار فيه إلى وجود أدلة تثبت تورط مسئولين لبنانيين وسوريين في اغتيال الحريري، معتبرًا أن جريمةً كهذه مستحيل أن تحدث بغير علم هؤلاء المسئولين نظرًا لطبيعة المناصب التي تولوها.

انتقد ميليتس تعاون سوريا مع لجنة التحقيق، ووصفه بأنه دون المستوى المطلوب، ووصلت نسخة من التقرير للصحافة حملت أسماء العديد من المسئولين السوريين واللبنانيين الذين يُعْتَقَد أنهم على صلة باغتيال الحريري مثل:

ماهر الأسد شقيق الرئيس السوري وقائد الفرقة الرابعة بالجيش النظامي، آصف شوكت صهر الرئيس ونائب رئيس مخابراته العسكرية، حسن خليل رئيس المخابرات العسكرية السورية، بهجت سليمان رئيس قسم الشئون الداخلية بمديرية الأمن العام، واللبناني جميل السيد رئيس الأمن العام اللبناني.

وفي مفاجأة من العيار الثقيل فجرها ميليتس في تقريره، أعلن أن سيارة الميتسوبيتشيالتي استخدمت في الاغتيال دخلت لبنان عبر سوريا، وأن شهودًا رأوها في مركز المخابرات السورية بعنجر قبل ثلاثة أيام من اغتيال الحريري، لكن ميليتس أشار أيضًا إلى عدم اكتمال التحقيق طالبًا المزيد من الوقت.

أرسل كوفي أنان رسالةً لميليتس مدد فيها عمل لجنة التحقيق حتى الخامس عشر من ديسمبر 2005م؛ للخروج بتقرير نهائي عن اغتيال الحريري، في الوقت نفسه صدرت الأوامر لحزب الله بِلَيّ ذراع حكومة السنيورة؛ عقابًا لها على تعاونها مع لجنة التحقيق الدولية.

تجاهل حسن نصر الله طلب رئيس الوزراء فؤاد السنيورة بعدم إقامة العرض العسكري المعتاد في ذكرى يوم القدس في الجمعة الأخيرة من رمضان والتي حلت في الثامن والعشرين من أكتوبر 2005م.

رأت حكومة السنيورة ضرورة استجابة حزب الله لطلبها؛ حتى لا يتسبب ذلك في أزمة مع بقية القوى السياسية اللبنانية، لكن الحزب أقام عرضه العسكري رغمًا عن أنف الجميع، وفي الحادي والثلاثين من أكتوبر 2005م بدأت جولة جديدة من التصعيد بين الغرب وسوريا.

في ذلك اليوم أصدر مجلس الأمن قرارًا حمل الرقم 1636 طالب فيه النظام السوري باعتقال أي سوري تشتبه لجنة التحيق بضلوعه في اغتيال الحريري، وحذر القرار دمشق من إجراءات إضافية في انتظارها لو سَوَّفَت في تنفيذ القرار، بمعنى آخر فرض عقوبات دولية.

رَدَّ نظام الأسد بهجوم معاكس، وشَكَّكَفي مصداقية وجدية تقرير ميليتس، وأعلن عن إنشاء لجنة تحقيق سورية موازية للجنة ميليتس، وفتح نيرانه الخطابية ضد حكام لبنان الجدد.

خلال خطاب ألقاه في جامعة دمشق في العاشر من نوفمبر 2005م تطاول الأسد على رئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة بوصفه بالعبد للسيد الأمريكي، ونعت لبنان بالطريق المنتج والممول للمؤامرات ضد سوريا.

نالت قوى الرابع عشر من آذار كذلك نصيبها من هجوم الأسد، إذ وصفها الرئيس السوري بالمتاجرين الذين أنشأوا بورصةً بدماء الحريري ليربحوا من ورائها أموالًا ومناصب، ورَدَّ جبران تويني على اتهامات الأسد معتبرًا أنها إعلان حرب على لبنان، وقفزت قضية الحريري لبؤرة الضوء مجددًا.

طالب ميليتس دمشق في منتصف نوفمبر 2005 مبإجراء لقاءات مع ستة مسئولين سوريين بينهم آصف شوكت والاطلاع على سجلات المخابرات السورية في لبنان، وانتظر ميليتس الرد السوري.

تَعَنَّت نظام الأسد ورفض طلب اللجنة، قبل أن يهدده ميليتس بعرض الأمر على مجلس الأمن ليتخذ اللازم؛ وهنا وافق بشار مُرْغَمًا، على أن يكون لقاء اللجنة بمسئوليه في مكان محايد.

وقع اختيار الجانبين على العاصمة النمساوية فيينا، وبينما سافر ستة مسئولين سوريين غاب آصف شوكت، ولم تَطَّلِع اللجنة على سجلات المخابرات السورية في لبنان كما أرادت، وعاقب بشار الأسد حكومة السنيورة على موافقتها على طلب ميليتس.

خلال اجتماع دعا إليه رئيس الوزراء فؤاد السنيورة للبحث في كيفية الرد على ما وَرَدَفي خطاب الأسد في جامعة دمشق، انسحب خمسة من الوزراء الشيعة احتجاجًا على موضوع الاجتماع، وأُلْغِي الاجتماع وطوى موضوعه النسيان، ولم تكد حكومة السنيورة تفيق من هذه اللطمة حتى لطمها نظام الأسد لطمةً جديدةً.

الحادي والعشرون من نوفمبر 2005م، وقبل يوم واحد من الاحتفال بالعيد الثاني والستين لاستقلال لبنان، شن مقاتلو حزب الله هجومًا مدفعيًا على الحدود الإسرائيلية، محاولين اختطاف عدد من الجنود الإسرائيليين لمبادلتهم بأسرى لبنانيين في السجون الإسرائيلية، لم تحقق العملية هدفها المعلن بعدما قتل الجيش الإسرائيلي أربعةً من مقاتلي حزب الله خلال عودتهم.

كان الهدف الأهم وغير المعلن للعملية هو إرباك حكومة السنيورة ووضعها تحت الضغط المستمر؛ عقابًا لها على الوقوف في وجه نظام الأسد، وأن

يقدم حزب الله نفسه على أنه دولة فوق الدولة ويظهر عجز حكومة السنيورة عن القيام بمهامها؛ فيحطم هيبتها في عيون اللبنانيين.

حاول الأسد تشويه رموز الرابع عشر من آذار وإلصاق تهمة الكذب بهم، فظهر على شاشة التليفزيون السوريفي أواخر نوفمبر 2005م شخصان ادعيا تلفيق شهادتيهما ضد نظام الأسد:

الأول: زهير محمد سعيد الصديق مساعد حسن خليل رئيس المخابرات العسكرية السورية، والذي شهد آنفًا أمام لجنة التحقيق الدولية أنه شاهد سيارة الميتسوبيشي تملأ بالمتفجرات في قاعدة عسكرية سورية قريبة من الحدود اللبنانية، وادَّعَى هذه المرة أن من لقنه هذا الادعاء هو رفعت الأسد عم الرئيس السوري ليطيح بابن أخيه من الرئاسة ويحل محله.

الثاني: يُدْعَى هسام هسام وهو سوري من الأكراد، كان قد شهد أمام لجنة التحقيق الدولية بمسئولية المخابرات السورية عن اغتيال الحريري بدعوى أنه ضابط سابق بالمخابرات السورية.

في لقائه مع التليفزيون السوري اتهم هسام سعدًا الحريري برشوته بمبلغ مليون وثلاثمائة ألف دولار ليدلي بشهادة زائفة ضد النظام السوري، بالرغم من مغادرة الحريري لبنان منذ فترة.

ادعى هسام أيضًا أنه حُقِن بعقار من طرف قادة الرابع عشر من آذار أقعده عن الحركة قرابة أسبوعين، لكن ادعاءات الشاهدين لم تقنع المجتمع الدولي ولا اللبنانيين على حد سواء.

كل ما وفرته هاتان المقابلتان هو ادعاء مؤيدي سوريا في لبنان بتسييس المحكمة وإيجاد ذريعة لشل الدولة اللبنانية، لكن لجنة ميليتس تأثرت مصداقيتها تأثيرًا طفيفًا لم يرتق لدرجة اتهامها باختلاق أدلة لإدانة نظام دمشق.

وقعت كل هذه الأحداث بينما كان سعد الحريري يعيش بعيدًا في باريس حيث قصور وممتلكات عائلته العقارية، ثم ينتقل إلى جدة حيث شركات المقاولات الخاصة بالعائلة لكن لبنان لم يغب عن مخيلته أبدًا.

تناقش سعد مع صديقه جبران تويني بشأن العودة إلى لبنان، ونصحه تويني بألا يعود حتى لا تغتاله أيادي عملاء المخابرات السورية، وبالرغم من اشتراك تويني مع الحريري في إمكانية الاغتيال عاد تويني لأن أجله قد حان.

الثاني عشر من ديسمبر 2005م، انفجرت عبوة ناسفة تزن أربعين كيلوجرامًا كانت موضوعة في سيارة رينو رابيد بجانب سيارة توينيفي ضاحية المكلس شرق بيروت؛ ليلقى تويني العائد لبيروت في الليلة السابقة حتفه.

هرعت سيارات الإسعاف لموقع الانفجار لتجمع جثة تويني التي تحولت لأشلاء بصحبة قوى الأمن الداخلي التي ستحقق في الحادثة، واتُّهِم النظام السوري بارتكاب هذا الاغتيال.

في نفس اليوم قدم ميليتس تقريره المرحلي الثاني أمام مجلس الأمن، واتهم فيه النظام السوري بالمراوغة مجددًا، وتَجَنَّب مجلس الأمن فرض عقوبات على النظام السوري، ومدد مدة عمل اللجنة لستة أشهر إضافية.

الثالث عشر من ديسمبر 2005م، وضعت حكومة فؤاد السنيورة على جدول أعمالها مناقشة إنشاء محكمة دولية لمحاكمة قتلة الحريري، ووقف الوزراء الشيعة لهذا الطرح بالمرصاد.

اعترض وزراء حزب الله وحركة أمل على هذا الطلب، معتبرين المحكمة أمرًا مسيسًا، معتقدين أنهم يجهضون بذلك طلب الأغلبية النيابية، لكن الطلب أُقِر ونقله مندوب لبنان في الأمم المتحدة لمجلس الأمن ليصوت عليه لاحقًا.

الرابع عشر من ديسمبر 2005م، توجه مئات الآلاف من المشيعين إلى كاتدرائية القديس جاورجيوس في وسط بيروت لتشييع جنازة جبران تويني، وضاقت بهم جنبات الكاتدرائية حتى ملأوا الشوارع المحيطة بها.

قبيل الجنازة عقد مجلس النواب اللبناني جلسة تأبين للفقيد المغدور،ووُري جثمان تويني الثرى في مقبرة الروم الأرثوذكس بالأشرفية وسط بيروت ولعنات المشيعين تُصَب على نظام الأسد،وفكرت الأغلبية النيابية بتعويض نقصها العدديالذي خلفه اغتيال جبران.

انْتُخِب غسان تويني والد جبران والسفير الأسبق للبنان لدى الأمم المتحدة نائبًاعن مقعد بيروت الأرثوذكسي الذي شغله ابنه بالتزكية،وحل محله كذلك في إدارة تحرير النهار المعارضة لسوريا ليستكمل مسيرته.

قتل نظام الأسد تويني بيد،وبيد أخرى قدم ما يشبه مسودة الاتفاق بين سوريا ولبنان والغرب،يخفف بمقتضاها نظام دمشق من ضغوطه على الحكومة اللبنانية في مقابل تخفيف الغرب ضغوطه على سوريا، قدمتها السعودية ومصر لفرنسا ليناقشها سعد الحريري وجاك شيراك.

نقل الحريري المبادرة لحكومة فؤاد السنيورة،ورفضت حكومة السنيورة الاتفاق، ووصفه وليد جنبلاط بالفخ السوري الذي سيُؤَمِّن عودة الوصاية على لبنان، واستغرب بقية نواب الأغلبية موافقة أيلبناني على الاتفاق؛ لأنهم يشعرون أن نظام الأسد سيحنث به كما حنث بكل وعوده السابقة.

وقع الزلزال الأكبر الذي هز نظام الأسد هزةً مدمرةً ربما أكثر حتى من اغتيال الحريري، ففي الأول من ديسمبر 2005م أعلن عبد الحليم خدام نائب الرئيس السوري انشقاقه عن نظام الأسد والرحيل إلى العاصمة الفرنسية باريس، واتهمه باغتيال الحريري والوقوف وراء الاغتيالات المتتالية التي شهدها لبنان.

دارت الدائرة على نظام الأسد أكثر فأكثر، وفي الخامس عشر من ديسمبر 2005 موافق مجلس الأمن على طلب حكومة السنيورة في قراره الذي حمل رقم 1644، ورَدَّ نظام الأسد بشكل رمزي على صدور هذا القرار.

أواسط ديسمبر 2005م، اكتشف الحرس الخاص بوليد جنبلاط قنابل يدوية غير منفجرة على الطريق المؤدي لمنزل جنبلاط في المختارة، واعتبره جنبلاط تهديدًا ضمنيًا من النظام السوري له باللحاق بتويني والحريري.

أواخر الشهر نفسه، أنهى وزراء أمل وحزب الله مقاطعتهم اجتماعات حكومة السنيورة، بعدما حصلوا على بيان من الحكومة اعتبرت فيه حزب الله جماعة مقاومة لا فصيل مسلح خارج عن سلطة الدولة.

الحادي عشر من يناير 2006م، استُبْدِل قاض آخر هو البلجيكي (سيرج براميرتس) بـ(ديتليف ميليتس) رئيس لجنة التحقيق، والذي أكد في مؤتمره الصحفي غداة توليه منصبه سيره على درب ميليتس حتى تحقيق العدالة

والقصاص من قتلة الحريري،لكن ترويع المصممين مع العدالة أصبح سلوكًا شائعًا.

أوائل فبراير2006م،وجدت بهية الحريري قنابل يدوية بالقرب من منزلها في صيدا، وفهمت التحذير السوري بأن كل الاحتمالات مفتوحة في التعامل مع المحكمة الدولية ومؤيديها، ومن يدري؟ربما لحقت بأخيها في وقت لاحق.

السادس من فبراير2006م،وَقَّع حسن نصرالله وميشيل عون اتفاق تحالف بين حزب الله والتيار الوطني الحر عرف باتفاق السادس من شباط، وبذلك حقق النظام السوري إنجازين هامين:

الأول:شق الصف المسيحي - الماروني على وجه التحديد -والذي شكل النواة الصلبة للمعارضة التي أخرجت القوات السورية من لبنان.

الثاني:تمكين عون من الرئاسة عبر نواب حزب الله في الانتخابات الرئاسية ليكون لحود الجديد.

حلت الذكرى الأولى لاغتيال الحريري ولبنان يعيش انقسامًا حادًا،وفي محاولة للم الشمل اللبناني عُقِد مؤتمر حواروطني لبناني في السابع من مارس 2006م امتنع حسن نصرالله عن حضوره في فوقية لا يخطئها لبيب يفهم بالإشارة،وبعد قرابة ثلاثة أسابيع من الانفراج عادت الأجواء للتشنج.

الخامس والعشرون من مارس 2006م،استقبل كوفي أنان فؤاد السنيورة في نيويورك خلال زيارة قام بها رئيس الحكومة اللبنانية؛ لتنسيق الجهود بين المنظمة الدولية والدولة اللبنانية حول قيام المحكمة الدولية.

أوائل أبريل 2006م،زار سيرج براميرتس دمشق والتقى بشارًا الأسد لمناقشة التورط السوري في اغتيال الحريري، ولم يجد براميرتس إلا المراوغة كما وجدها ميليتس من قبله،وتَيَقَّن أن النظام السوري سيعيق عمله،لكن تعطيل التحقيق في قضية الحريري جاء بأيد لبنانية.

شنت إسرائيل حربًا مدمرةً على لبنان في الثاني عشر من يوليو 2006م؛ردًا على خطف حزب الله جنديين إسرائيليين وقتل ثمانية آخرين،صمد حزب الله طوال أربعة وثلاثين يومًا، واستعرض الجديد في ترسانته العسكرية من صواريخ وطوربيدات وازنت التفوق العسكريالإسرائيلي.

فشلت إسرائيل في إلحاق الهزيمة بحزب الله أو نزع سلاحه،وهكذا أعلن الحزب انتصاره في الحرب واكتسب مزيدًا من الزخم الشعبي فى وجه حكومة السنيورة، والأهم من ذلك أنه أكد أنه حاكم لبنان الفعلي بعدما جرلبنان إلى الحرب رغمًا عن أنف الحكومة.